النزاع القطري- البحريني على جزر حوار ١٩٧١-١٩٨١

م.م. ياسر حمد خليفة أ.د. احمد صالح خليفة
كلية الآداب- جامعة الانبار

المستخلص

جزر حوار أرخبيل جزر مكوّن من ١٦ جزيرة صغيرة أكبرها هي جزيرة حوار البحرينية كانت هذه الجزر محل خلاف بين البحرين وقطر والمياه الإقليمية المجاورة للجزر حيث تبعد تلك الجزر عن قطر كيلومترين فقط، واستمر تداول محكمة العدل الدولية للقضية تسع سنوات فيما يعد أطول نزاع إقليمي ورد إليها. وتسبب النزاع في توتر العلاقات بين الجارين الخليجيين منذ عدة عقود. وكان الخلاف يتركز على مجموعة جزر "حوار" الغنية بالنفط والغاز والواقعة تحت سيطرة البحرين وتعتبرها قطر أراضي تابعة لها. وتطالب البحرين من جانبها بالسيادة على شريط الزبارة الساحلي في شمالي غربي قطر..

الكلمات المفتاحية: قطر، البحرين، جزر حوار.

The Qatari-Bahraini dispute over the Hawar Islands 1971-1981

Assistant Lecturer Yasser H. Khalifa Prof. Dr. Ahmed S. Khalifa
College of Arts- University of Anbar
artahm59ed@uoanbar.edu.iq

Abstract

The Hawar Islands is an archipelago consisting of 16 small islands, the largest of which is the Bahraini Hawar Island. These islands were the subject of a dispute between Bahrain and Qatar and the territorial waters adjacent to the islands, as the islands are only two kilometers away from Qatar. The court's deliberation of the case continued for nine years in what is the longest territorial dispute received by it. The dispute has strained relations between the two Gulf neighbors for several decades. The dispute centered on the group of "Hawar" islands, which are rich in oil and gas, which are under the control of Bahrain and which Qatar considers its territory. Bahrain, for its part, claims sovereignty over the coastal strip of Zubarah in northwestern Qatar.

Key words: Qatar; Bahrain; Hawar Islands.

المقدمة

يعد النزاع الحدودي بين قطر والبحرين على جزر حوار من اهم النزاعات العربية–العربية التي شهدها القرن العشرين، اذ تمسك كل طرف من اطراف النزاع بحججه وادعاءاته باستملاكه تلك الجزر، وكل منهم اعتمد على وثائق تعود الى الحقبة الاستعمارية البريطانية.

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الاول (الاصول التاريخية للنزاع القطري البحريني على جزر حوار لغاية عام ١٩٧١)، وتناول المبحث الثاني (النزاع القطري البحريني على جزر حوار ١٩٧١–١٩٨١)، وقد افاد البحث من بعض المصادر المهمة والوثائق الصادرة من وزارة الخارجية والمستعمرات البريطانية.

المبحث الاول: الاصول التاريخية للنزاع القطري البحريني على جزر حوار لغاية عام ١٩٧١

جزر حوار عبارة عن ارخبيل مؤلف من ١٦ جزيرة اغلبها جرداء غير مسكونة[١]، اهمها سواد الجنوبي ، الوقارة ، بو سعده ، جراده ، الجبة ، فشت الدبيل[٢] تعد هذه الجزر احد محاور النزاع الحدودية القائمة بين قطر والبحرين منذ ثلاثينيات القرن العشرين وساهمت في تحديد ركيزة الجانب السياسي في إقامة العلاقات بين البلدين[٣] ، و السبب في ذلك الى الدعاية التي نشرتها بريطانيا من احتمال وجود النفط في تلك الجزر ، وان المشكلة لم تظهر قبل عام ١٩٢٥ وذلك لانعدام أهميتها الاقتصادية كونها مناطق غير صالحة للزراعة بسبب تربتها البركانية ، كما انها مناطق تتميز بقلة سكانها ، اكثرهم من صيادو الأسماك والذي ينحدرون من اصول بحرينية [٤].

بدأ التحرك على جزر حوار من قبل قطر والبحرين عام ١٩٣٦ عسى ان يتم اكتشاف النفط فيها ، ومما عزز أهميتها اعلان خبراء النفط ان حقل نفط دخان بدأ يواجه تسرب بعض نفطه عبر تجاويف ارضية تحت الأرض الى جزر حوار ، وعليه تحركت قطر بكل قوتها لضم حوار لها[٥]. اما البحرين فقد واجهت انخفاض إنتاج النفط لنفس السبب ، مما جعلها تتمسك بعائدية حوار لها [٦].

بدأت المطلبات البحرينية بجزر حوار عام ١٩٣٦، عندما طلب شيخ البحرين حمد بن عيسى من المستشار البريطاني تشارلز بلكريف (Charles Belagrave) ان يخبر المقيم السياسي في البحرين (جوردن لوخ) (G . Loch) ، بتلك المطالبات.[٧] التأكيد ان

جزر حوار هي (جزء لا يتجزأ من البحرين) [٨]. مؤكدا ان أربعة من تلك الجزر على الأقل مسكونة ببعض رعايهم في منازل من الحجر ويملكون مصائد السمك حول ساحل الجزر[٩]. مارس شيخ البحرين سلطته التشريعية وبحكم استيلاءه عليها منذ مدة طويلة دون معارضه من شيخ قطر جاسم بن حمد ال ثاني، ويبدو انه معتقدا ان حوار وما يتبعها تم إلحاقها إلى البحرين وان هذا الضم تتوقف شرعيته على الحجج التي يقر بها شيخ قطر [١٠].

كان موقف شيخ قطر ضعيفا في الرد على المطالب البحرينية حيث انها لم توضح أدلة تثبت فيها عائدية الجزر لها من خلال الرسالة التي بعث بها شيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى المعتمد السياسي البريطاني في ٢٧ مايس ١٩٣٨ التي نصت على ما يأتي[١١]:

١- ان هذه الجزر واقعة في شبه جزيرة قطر ومن حقه ادعاء ملكيتها .

٢- رفض حجة البحرين في الاستيلاء الفعلي عليها منذ مدة من الزمن لان هذه الجزر منذ ١٨٦٨ وحتى الان لا تزال تحت سيطرة قطر . ولم يكن للبحرين سيطرة فعلية عليها.

٣- تلك الجزر داخلة في قطر وانها لم يطرأ عليها أي شئ يستدعي تغيير الوضع السياسي لها .

وفي نهاية رسالته طالب بمنع البحرين من القيام باي اعمال في الجزر حتى تحل المشكلة وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٣٨،ردت الحكومة البحرينية على الادعاء القطري وبين رفض الحكومة البحرينية للادعاء القطري الخاص برفض رضوخها تحت سيطرة البحرين منذ زمن طويل ، مؤكدة ان البحرين لها سيطرة منذ فترة طويلة على تلك الجزر وان رعاياها يسكنون بها منذ اكثر من قرن قبل ان تتولى قبيلة ال ثاني حكم قطر [١٢].

قدمت الحكومة البحرينية بواسطة المستشار بلكريف مذكرة طويلة تضمنت تفصيلات عن قضايا تم عرضها على القضاء البحريني ومنها قضية سكان حوار وعددهم (٢٢) شخصا، وتلقت البحرين طلبا متعلقا بإثبات ملكية منازل ٢٢ من الرعايا البحرينيين في حوار، وكثيرا من القضايا المرفوعة الى المحاكم البحرينية والتي تم البث بها من قبل حكام بحرينيين مما يؤكد بشكل قاطع على تبعية حوار للبحرين منذ زمن بعيد [١٣].

ردت قطر على المذكرة البحرينية بمذكرة اخرى في ٣٠ اذار ١٩٣٨ أوضح بها القطريون، ان البحرين تكرر عائدية حوار لها في حين إنها لم تصنع أي حامية عسكرية منذ مائة عام إلا في الآونة الأخيرة ، وهذا امر مخالف للواقع الذي يحتم على البلد الام بوضع

حامية عسكرية تحسبا للطوارئ وهذا لم يحصل في البحرين ، وان هؤلاء الرعايا البحرينيين لا يشكلون شعبا او سكانا لهذه الجزر بل هم بعض صيادي الأسماك الذين يرتادون هذه الجزر بصورة مؤقتة ولفترة قصيرة ومن ثم يغادرونها ، فضلا عن ان كثير من شيوخ قطر ومنهم الشيخ قاسم بن محمد ال ثاني قد سكنوا جزر حوار ولمدة طويلة ، وقد تضمنت المذكرة القطرية بعض الوثائق التي تؤيد عائدية حوار لها موقعة من أكثر من عشرين شخصا [١٤].

بعد دراسة الوثائق المقدمة حول الموضوع والاطلاع على الاراء المتعلقة بها ، اتخذت بريطانيا قرارا بحسم موضوع جزر حوار اذ ارسلت في ١١ تموز ١٩٣٩ رسالة أبلغت فيها شيخ قطر بان هذه الجزر تتبع للبحرين [١٥].

يبدو إن قرارات الحكومة البريطانية تنطلق من كونها متحكمة بالمنطقة ، فهي التي تعمل على إثارة المشكلة او تهدئتها ، وحسب ما تتطلبه مصلحتها والوقت الملائم لذلك [١٦].

ناقشت الحكومة البريطانية الامر وتوصلت الى ان الوقوف الى جانب قطر في مطالباتها سيخلق ردة فعل سلبية تجاهها في البحرين، كما استبعدت الحكومة البريطانية ان تجعل القطريين يدخلون بمفاوضات مباشرة مع البحرين وذلك لان حاكم قطر لا يمتلك ادنى فكرة حول الموضوع[١٧]

ظلت بريطانيا على موقفها هذا ، وبقت الامور كذلك على طبيعتها حتى الثالث والعشرون من كانون الاول عام ١٩٤٧، اذ بعث المقيم السياسي في البحرين رسالة إلى كل من حاكمي قطر والبحرين طالبهم بما يلي [١٨]:

١- السعي لتحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين طبقا لمبادئ العدل والانصاف.

٢- تحديد منطقة جزر حوار التي ترى الحكومة البريطانية انها تابعة للبحرين .

٣- تقرير تبعية الجزر الأخرى مثل جراده[١٩] وفشت الدبيل ، للبحرين مع العلم انهما ليستا جزيرتان وليس لهما مياه اقليمية . الا ان قطر رفضت المطالب المذكورة معتبرة ان ذلك يتعارض مع الحقائق التاريخية ، وانها متشبثة بتبعية تلك المناطق لها [٢٠].

استمر الوضع بين الدولتين على هذا النحو حتى عام ١٩٦٤م بعد ان طالبت البحرين فيها بالمزيد من المياه الإقليمية[٢١]، اذ اعتبرت (فشت الدبيل) و(جرادة)جزراً تابعة لها وضمت مياهها الإقليمية الا إن هذا الادعاء البحراني تعرض للرفض من لدن قطر[٢٢].

في عام ١٩٦٥ طلبت قطر حل الخلاف حول الجزر وديا، جاء ذلك اثناء الزيارة الرسمية التي قام بها حاكم قطر الشيخ احمد بن علي ال ثاني الى البحرين[٢٣]، والتي تعد الزيارات الاولى التي يقوم بها حاكم قطري للبحرين ، وقد عرض على البحرين انشاء جزيرة في المياه الاقليمية للبحرين بدلا من حوار ، كما تقدم باقتراح لابرام اتفاقية تعاون بين البلدين، لكن تلك المحاولات فشلت [٢٤].

قام الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة حاكم البحرين بزيارة لقطر وذلك عام ١٩٦٧ وجرت مباحثات رسمية على مستوى حاكمي البلدين واثمرت مقترحات طرحها شيخ قطر تضمنت حصولها على جزر حوار مقابل حل مشكلة الزبارة[٢٥] ، الا ان هذا المقترح عارضه شيخ البحرين ، واستمرت الاخيرة بمطالبتها بجزر حوار داعمة ذلك بقوة السلاح حيث انشات وحدات عسكرية في فشت الدبيل [٢٦].

يبدو ان بداية عام ١٩٦٨ بدا بمفاوضات مكثفة من اجل قيام الاتحاد التساعي لإمارات الخليج العربي ، مما جعل كلا البلدين أن ينشغلا بالاتحاد لا سيما وان طموح قطر والبحرين منصبا حول رئاسة الاتحاد ، لكن كان للخلافات القبلية بين الطرفين دورا فاعلا في إفشال ذلك الاتحاد، وعليه بقي الحال كما هو عليه حتى مطلع السبعينات حيث لم تظهر في ذلك أي خلافات بينهما، بسبب انشغال كلا البلدين بتنظيم شؤون الحكم ومن ثم الاستقلال[٢٧].

كانت قطر هي السباقة في رفض أكثر المقترحات وكانت بريطانيا المدافع عن البحرين كونها حامية بريطانية أكثر من قطر ، وعليه نصت قراراتها على ضم حوار والجزر الأخرى الى البحرين على الرغم من البعد الشاسع بينهما ، فضلا عن قربها بميل واحد عن قطر [٢٨].

المبحث الثاني: نزاع القطري البحريني على جزر حوار ١٩٧١-١٩٨١:

حصلت البحرين وقطر على استقلالهم عام ١٩٧١ بدأت مرحلة جديدة في حياتها السياسية وهي الانفتاح على العالم[٢٩] فأخذت المباحثات تأخذ منحى اخر اذ أصبحت رسمية وجهه لوجه ، دون التدخل الأجنبي وبدأت البحرين تشعر ان لها وزن في المنطقة [٣٠].

الا ان بريطانيا لم تكن ابتعدت عن المشهد السياسي في قطر والبحرين بشكل كامل، اذ كانت على تواصل مستمر مع جميع اطراف النزاع والاطراف الوسيطة لحله، فبعد تصريح

محمد بن مبارك ال خليفة في شباط ١٩٧١ على أن البحرين تريد القيام بحل النزاع الحدودي مع قطر، رأت بريطانيا ان كلامه لا يجب أن يؤخذ على محمل الجد، فقد كان يطرح مثل هذه التصريحات لبعض الوقت، وجاءت تلك التصريحات اعتماداً منه على وساطة كويتية يمكنها اذابة الجمود الذي خيم على قضية النزاع على الجزر، ومن خلال الحسابات التي سمعها البحرينيون أنفسهم عن تأثير نواف ال صباح على القطريين، حيث ذكر أنه لا يمكن أن نتوقع من السعوديين أن يفعلوا ما هو أفضل مما عمله نواف، وخلال حوار دار بين السفير البريطاني في المنامة الكسندر سترلينج Alexander Sterling ووزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك ال خليفة قلل الاخير من احتمالية تأثير الوساطة التي قد يقدمها السعوديين أو الكويتيين، اذ رأى أنه ليس هناك احتمال حقيقي للتوصل إلى تسوية مع القطريين، أكدت أن الحكومة البريطانية قد وقفت بجانب القطريين عام ١٩٤٧ ، وأكدت من جديد أنه لا يمكن الدخول في مفاوضات حول جزر حوار والحدود القطرية البحرينية المتفق عليها[٣١].

في شباط عام ١٩٧٢ حدثت حركة انتقالية في قطر وتزعزعت أركان الحكم أدت إلى وصول الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ورئيس الوزراء القطري ليصبح أميراً للدولة ، فوجدت البحرين فرصتها السانحة للضغط على قطر وانتزاع جزيرة حوار والجزر الأخرى بالقوة، فقامت بإنزال مجموعة من الشرطة البحرينية فيها ورفعت العلم البحريني عليها مستغلة بذلك ظروف الانقلاب وانشغال شيخ قطر الجديد في تثبيت دعائم حكمه[٣٢].

حاولت بريطانيا فتح ملف الحدود مجدداً عام ١٩٧٢ من خلال دعوة رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث لحاكمي قطر والبحرين لزيارة لندن في ١٥ اذار ١٩٧٢، من اجل تهدئة الموقف بين الجانبين بعد الاحداث التي شهدتها المنطقة[٣٣]

تم فتح ملف الحدود بينهما من جديد واصبح حسم الخلاف بينهما مرهونا بالتعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسي. بدأت المملكة العربية السعودية للتوسط بين الطرفين ، ففي عام ١٩٧٤ عمل الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود (١٩٦٤ –١٩٧٥) على حسم الوضع بين الطرفين والضغط على الجانبين للتقارب قيما بينهما[٣٤] ، ونجحت في عقد لقاء بين حاكمي قطر والبحرين في لندن أثناء علاج الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة هناك ، وجولة أمير قطر العربية والأوربية وبدأت المفاوضات بين الجانبين تمخضت عن قبول قطر تخطيط الحدود البحرية وتحديد الجرف القاري بين البلدين والتنازل عن جزر حوار ، فضلا

عن مشاركتها في عوائد النفط التي تكتشف في حوار ، وبناء جسر يمتد من قطر الى جنوب البحرين ويمر فوق جسر حوار [٣٥]. ولان عقد اجتماعات لندن لم توفق لان البحرين كانت تطمح بضم أكثر الجزر إليها[٣٦].

إن مشكلة الحدود بين قطر والبحرين أشغلت أكثر الحكام العرب ومنهم الملك خالد بن عبد العزيز[٣٧] ، اذ عادت المملكة العربية السعودية الى التوسط من جديد لحل المشكلة ، ففي شباط ١٩٧٦ قام الملك خالد بزيارة رسمية لقطر اجتمع من خلالها بالمسؤولين القطريين، وطلب تزويده بدراسة مفصلة حول المواضيع المتعلقة بين قطر والبحرين [٣٨]، من جانبها اثنت بريطانيا على دور المملكة العربية السعودية في حل النزاع حول جزيرة حوار بين البحرين وقطر، وابلغ السفير البريطاني في قطر ديفيد كروفورد David Crawford نائب وزير الخارجية القطري عبد الرحمن المنصوري في ١ تموز ١٩٧٦ ان الحكومة البريطانية طلبت من الحكومة السعودية الاستمرار بدور الوساطة لحل المشاكل الحدودية بين قطر والبحرين وفيما يتعلق بجزر حوار بشكل خاص[٣٩].

ومما اثار مخاوف البريطانيين هو قيام شركة نفط البحرين (بابكو) بعمليات تنقيب قرب منطقة راس دخان القريبة من الدوحة في تموز عام ١٩٧٦، اذ رأى البريطانيون ان شركة نفط البحرين مدفوعة من الولايات المتحدة الامريكية تحاول مد نفوذها الى المناطق القطرية[٤٠].

شهدت نهاية تموز ١٩٧٦ تصعيد من قبل الطرفين حول الخلاف، اذ قامت شركة نفط البحرين بانشاء طريقين بطول ٧ كم، كما تم تزويد خفر السواحل البحريني بسفن من نوع شيفرتون Cheverton قابلة لحمل ٥٠ شخص مسلح، من جانبها ابلغت السلطات البريطانية الجانب السعودي باعتباره الجانب الوسيط بتلك التطورات وحذرته بأن خفر السواحل البحريني غير مدرب على استعمال تلك الاسلحة وتلك السفن اي انها غير مجدية بمواجهة الطرادات القطرية، لاسيما ان بعض امراء البحرين من ضمنهم الشيخ عيسى يقومون بزيارة جزيرة حوار كل عطلة نهاية اسبوع لممارسة هواية الصيد، وخشية من حدوث اي صدامات بين الطرفين البحريني والقطري[٤١].

من جانبها بعثت الحكومة القطرية سفيرها في لندن سيف ال ثاني الى مقر وزارة الخارجية البريطانية في ١ اب ١٩٧٦ والتقى بوزير الخارجية جيمس كالاغان James

Callaghan وطلب منه الوثائق البريطانية الخاصة بالاتفاقية البريطانية العثمانية لعام ١٩١٣ محتجة ان تلك المعاهدة هي التي حددت الحقيقية لقطر وضمت جزيرة حوار اليها[٤٢]، وردت الحكومة البريطانية على الطلب القطري بأن الاتفاقية البريطانية التركية لعام ١٩١٣ لم يكن الغرض منها تحديد السيادة بين قطر والبحرين وانما وضع الحدود بين الامبراطوريتين البريطانية والعثمانية، وان اصرار قطر على التمسك بتلك الاتفاقية كاساس للحدود دفع البحرين الى رفض التحكيم بقضية جزيرة حوار والمناطق المغمورة التي قبلت به عام ١٩٦٤ مما يعني المزيد من التصعيد في القضية[٤٣].

كما التقى السفير القطري سيف ال ثاني خلال حفل بمناسبة عيد الفصح بلندن مدير قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية ايفور لوكاس Ivor Lucaas ودار خلالهما حوار حول امكانية حصول قطر على الوثائق البريطانية الخاصة بترسيم الحدود بين البحرين وقطر، وذكر سيف ال ثاني انه تلقى تعليمات من قبل وزير الاعلام القطري عيسى الكواري تفيد بضرورة الحصول على تلك الوثائق بشكل سري دون علم حتى اعضاء السفارة القطرية في لندن[٤٤].

ناقشت وزارة الخارجية البريطانية طلب السفير القطري، وافاد جيمس جالاغار احد موظفي قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية ان الوثائق التي تروم قطر الحصول عليها هي[٤٥]:

١- الخطاب المؤرخ في ١١ تموز ١٩٣٩ من المقيم السياسي إلى حاكم قطر والذي يفيد بأن الحكومة البريطانية قررت أن تكون جزيرة حوار مملوكة لدولة البحرين.

٢- الخطاب المؤرخ في ١٩٣٨ من الوكيل السياسي إلى حاكم قطر حول الادعاء بأن حاكم البحرين طالب بحيازة جزيرة حوار.

٣- نسخة من الاتفاقية الأنجلو- عثمانية المؤرخة في ٢٩ تموز ١٩١٣.

ايقنت قطر صعوبة موقفها وعدم وقوف بريطانيا معها بشكل جدي في نزاعها حول جزيرة حوار، لذا صرح وزير الخارجية القطري سحيم ال ثاني بعدما تقدم له احد الصحفيين التابعين الى جريدة العرب الصادرة في لندن بسؤال جاء فيه: "سمعنا أن هناك نزاعًا بين قطر والبحرين. لماذا إذن أعلن الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الخارجية البحريني، أن العلاقات بين البلدين قوية وأنه لا يوجد خلاف على جزيرة حوار؟" فرد سحيم ال ثاني بقوله:

"يعلم أخي الشيخ محمد بن مبارك الخليفة جيدا أن هناك خلاف حول جزيرة حوار والذي بدأ من قبل البحرين. وأن سيادتنا على الجزيرة ليست مقبولة منهم على الرغم من أنها جزء من قطر. لكنا نأمل في التوصل إلى تسوية مع البحرين على أساس القانون والعدالة اللذان سينهيان هذا النزاع اليائس"[٤٦].

يبدو ان السعودية بدأت تتحرك لحسم الموضوع كونها الدولة المتزعمة لدول الخليج العربي وذات ثقل سياسي في المنطقة فضلا عن انها بدأت تمارس حقها السياسي للضغط على كلتا الإمارتين ، كونها كانت ترتبط معهما بعلاقات خاصة ، لقيامها سابقا بدور فعال في استقلال البحرين وارتباطاتها المذهبية مع حكام قطر.

الا ان هذا الامر لم يكن كافياً بالنسبة لقطر، اذ ابلغ امير قطر خليفة بن حمد ال ثاني جيفري ارثر اخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج العربي وصاحب النفوذ في كلا الامارتين ان قطر والبحرين ليستا تحت الوصاية السعودية من اجل قبول ارائها، في الوقت نفسه اثنى على دور الامير فهد بن عبد العزيز في تلك الازمة[٤٧].

وبناءا على تلك الدراسات ارسل الملك خالد أخاه الأمير نايف بن عبد العزيز مبعوثا الى قطر والبحرين حاملا رسائل شفوية لمسؤولي البلدين ، ولكن تلك الجهود فشلت ولم تسفر عن أي حل للمشكلة [٤٨].

ان البحرين وعبر الشخصيات السياسية فيها قد عبرت وعدة مناسبات بعائدية الجزر لها ، وفيها اكد وزير خارجيتها محمد بن مبارك ال خليفة للصحف العربية في مؤتمر صحفي على عدم وجود خلاف حول الجزر وان الخلاف حول جزر حوار قد حسم عام ١٩٣٩[٤٩] ، وجاء الرد من وزير الخارجية القطري سحيم بن حمد ال ثاني "**بان الخلاف ما زال قائما وان البحرين تدرك ذلك ولكنها تماطل في حل مشكلة الجزر ...**"[٥٠].

انصبت سياسة البحرين ازاء تلك التصريحات بان تستخدم الوسائل الإعلامية ضد قطر واعلنت من جديد تمسكها بجزر حوار ، اذ اجتمع وزير الاعلام البحريني طارق المؤيد مع جهات إعلامية متخصصة وأعلمهم بعدم نشر أي خارطة لدولة البحرين لا تشمل بين طياتها موقع جزر حوار والجزر الأخرى[٥١]، كما قامت الحكومة البحرينية عام ١٩٧٩ بالتعاقد مع شركة ستيل اند كيلينك Still and Keeling للاستشارات القانونية للعمل نيابة عن الحكومة البحرينية في قضية النزاع الحدودي مع قطر، وتم اعطاء الصلاحيات كافة

للشركة وفريق المحامين فيها من اجل الحصول على الوثائق اللازمة وحضور جلسات التحكيم بين البلدين[٥٢]

وهكذا بدأت الصحف البحرينية الموجهة من قبل وزارة الإعلام البحرينية بنشر كثير من اللقاءات الصحفية مع كبار المسئولين في البحرين الذين تحدثوا عن مشكلة جزر حوار وتمسك البحرين بها وعليه نشرت على صفحاتها ما تناقلته الصحف الكويتية للقاء الصحفي الذي اجراه محرر جريدة الراي العام الكويتية مع الشيخ حمد ال خليفة ولي عهد البحرين الذي اكد ان البحرين تربطها روابط اخوية وقديمة مع قطر اكد فيها " **ان وجود الخلاف مع قطر ليس فقط على جزيرة حوار والجزر الأخرى ولكن هو في الحقيقة خلاف على حدود كاملة ..**"[٥٣].

أكد وزير التنمية والصناعة البحريني يوسف الشيراوي ان جزر حوار والجزر الأخرى هي من عائدية البحرين ، ففي الأول من شباط عام ١٩٨٠ صرح "... **إن مجموعة جزر حوار خاضعة للامتياز بموجب التعاقد مع الشركات ألأمريكية منذ عشرة سنوات ...**"[٥٤] فيما رد عليه عبد العزيز بن خليفة ال ثاني وزير البترول القطري " **ان كل الدلائل تثبت عائدية جزر حوار لقطر ...**"[٥٥] . أخذت المساجلات الصحفية لكلا الطرفين مأخذها في تأزم الأوضاع السياسية بين قطر والبحرين الى حين تشكيل مجلس التعاون الخليجي الذي اخذ هو الآخر بدراسة المشاكل بين قطر والبحرين والتي سوف تاخذ حيزا كبيرا من اجتماعاته مستقبلا.

يبدو مما تقدم إن منطقة الخليج العربي بشكل عام والبحرين بشكل خاص لعبت دورا مهما في السياسة الدولية حيث تصارعت عليها الدول الكبرى لمدة من الزمن لأهميتها الإستراتيجية وموقعها الجغرافي فضلا عن غناها بالنفط الذي اغرى بريطانيا في السيطرة على تلك المناطق لاكثر من قرن ونصف ، وبعد رحيلها تركت وراءها العديد من القضايا التي لم تضع لها حلول خاصة مشاكل الحدود العربية ومنها المشاكل بين قطر والبحرين ، فضلا عن التاصر الأسري الموروث التي تمكن هو الآخر من الوقوف عند الحد والمطالبة بأملاك الأجداد والتي هي في الحقيقة تناصرات منذ خروج ال خليفة من الكويت والسيطرة على الزبارة والبحرين .

ان بريطانيا التي أعلنت حمايتها للإمارات بشكل عام والبحرين بشكل خاص ، لذلك كانت المشاكل الحدودية تدور في فلك بريطانيا التي كانت تعمل على مبدأ (فرق تسد) ، وذلك لضمان مصالحها في المنطقة ، ولذلك كانت الإدارة البريطانية تماطل كثيرا في حل المشاكل الحدودية وتركتها قابلة للأخذ والرد بين كل الإمارات العربية ، على الرغم من إنها حامية للخليج العربي وإماراته وقادرة على حل المشاكل . كانت المحرض الأساسي لكلا البلدين اللذين وصلا إلى حالة المماطلة بالحل ، إذ كانتا ترفضان كثير من المقترحات حل للمشكلة ، بسبب أي ظهور لمقترحات جديدة لحل المشكلة يحس احد الأطراف انه خسران ، ويتصور ان التنازل عن شبر واحد من الارض هو خسارة على الرغم من الروابط العربية القائمة بينهما .

الخاتمة:

بعد ان اتممت كتابة بحثي هذا توصلت الى بعض النتائج

١- يعد الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر هو المشكلة الوحيدة التي نغصت صفو العلاقات بين البلدين، ويعود ذلك الخلاف الى الحقبة الاستعمارية البريطانية، واججته المصالح النفطية بين الشركات البريطانية في قطر والشركات الامريكية في البحرين.

٢- كان لكل من قطر والبحرين حجج استندا عليها في الاحقية بتلك الاراضي والجزر، فالبحرين اعتمدت على اساس امتلاكها تلك الجزر قبل قطر، وقطر تعتمد على اتفاقية ١٩١٦ بين الدولة العثمانية وبريطانيا.

٣- بالرغم من استمرار الصراع بين البلدين حول الجزر ولاسيما جزر الزبارة وحوار الا ان الخلاف ظل في اطار الاسس الدبلوماسية والمراسلات ولم يصل الى مرحلة التدخل العسكري او المواجهة المسلحة كما هو الحال في قضية البريمي حينما تواجهت القوات البريطانية والقوات السعودية عام ١٩٥٥.

٤- تدخلت عدة دول لحل النزاع بين قطر والبحرين مثل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية التي كان لها الدور الابرز في حل الخلافات والوصول الى طريق لحل الازمة.

احالات البحث

(١) احمد رمضان شقليه ، دراسات في الجغرافية الاقتصادية المملكة العربية السعودية والبحرين، الرياض، ١٩٨١، ص٢٥.

(٢) الفشت عبارة عن صخور بحرية هشة ، ترتفع على شكل تلفي البحر ومساحتها حوالي ٢٠كم٢ ، وفشت الدبيل تقع على بعد ١٢ كم الى الشمال الشرقي من قطر . لمزيد من التفاصيل ينظر : لوريمر ، دليل الخليج العربي ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب الترجمة بديوان امير قطر ، ج٢، مطبعة الدوحة ،(الدوحة ، ١٩٦٧)، ص٤٩٣.

(٣) حيدر لازم عزيز ، الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ، ٢٠٠٢، ص٦٥-٦٦.

(٤) ناظم عبد الواحد الجاسور ، اشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية-العربية، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠١، ص١٧٨.

(٥) اراء جميل صالح العكيلي ، التطورات السياسية والاقتصادية في البحرين ١٩٢٣-١٩٤١، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٢١-٢٢٢.

(٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٢.

(٧) حيدر لازم عزيز ، المصدر السابق ، ص٢٧ ؛ اراء جميل صالح العكيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢١.

(٨) المصدر نفسه ، ص٢٨.

(٩) الوطن (جريدة) ، العدد٢٥٤٤، ١٧ اذار، الكويت ،١٩٨٢.

(١٠) حيدر لازم عزيز ، المصدر السابق ، ص٣٠.

(١١) ناظم عبد الواحد جاسور ، المصدر السابق ، ص١١٣.

(١٢) عبد العزيز محمد المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ ، ص١٥٤.

(١٣)المصدر نفسه، ص١٥٥.

(١٤) محمد ابو الفضل ، النزاع بين قطر والبحرين ، السياسة الدولية (مجلة) ، القاهرة ، العدد١١١، كانون الثاني ١٩٩٣م ،ص٢٢٨ ؛ اراء جميل العكيلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٧.

(١٥) للتعرف على ماورد في الرسالة ينظر : عبد العزيز محمد المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ ، ص١٥٧.

(١٦) خالد زكريا السرجاني ، السياسة الدولية (مجلة) ، القاهرة ، العدد٨٥، ١٩٨٦، ص١٧٩.

(17) F.C.O, 040/1, Dispute of Howar Island, secret, 18 November 1964.

(١٨) محمد ثامر السعدون ، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين دراسة في ضوء القانون الدولي العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص١٦.

(١٩) تسمى فشت جرادة اي قطعة جرادة ، تبلغ مساحتها ١ كم٢ ، وهي متاخمة لحقل الشمال القطري وتبين انها تحتضن ثالث مخزون عالمي للغاز الطبيعي ويقال انها عائمة على بحر من النفط والغاز الطبيعي للمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع www.Moqatel.com.

(٢٠) محمد ابو الفضل، النزاع بين قطر والبحرين ، السياسة الدولية (مجلة) ، القاهرة ، العدد١١١، كانون الثاني ١٩٩٣م ، ص٢٢٨.

(٢١) احمد الرشيدي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٢٢) أروى هاشم، مشكلات الحدود العربية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص١٤٨.

(٢٣)الشيخ احمد بن علي ال ثاني : ولد الشيخ احمد في قطر في عام ١٩٣٢، درس في مدارسها . تولى الحكم بعد تنازل والده الشيخ علي عن الحكم عام ١٩٦٠، وان ولي عهده الشيخ حمد بن خليفة لمزيد من التفاصيل ينظر : مفيد الزيدي ، تاريخ قطر المعاصر ، ١٩١٣ – ٢٠٠٨ ، ص٧٤.

(٢٤) محمد ثامر السعدون ، النزاع الحدودي بين قطر والبحرين دراسة في ضوء القانون الدولي العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص١٨.

(٢٥) خالد السرجاني ، النزاع بين قطر والبحرين تحد جديد يواجه مجلس التعاون الخليجي، السياسة الدولية (مجلة) ، العدد (٨٥)، تموز، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٧٩.

(٢٦) محمد ثامر السعدون ، المصدر السابق ، ص١٩.

(٢٧) وحيد رأفت ، انهيار الاتحاد التساعي للامارات العربية في الخليج العربي ، القانون الدولي (مجلة)، العدد ٢٨ ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٣٣٥.

(٢٩) محمد ابو الفضل ، المصدر السابق ، ص٢٣٠.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٣٠.

(31)Foreign Commonwealth Office, 704, Oil Affairs in Qatar: The Conflict with Bahrain, British Political Agency, 23 February 1971.

(32) Ali . A . El – Hakim , The middl eastern states and law of sea , Machester university press , London , 1979, p. 120-122.

(33)Foreign Commonwealth Office, 985, The visits of the ruler of Bahrain and the ruler of Qatar to the United Kingdom, Visits of Gulf rulers to U.K, 15 March 1972.

(٣٤) محمد ابو الفضل ، المصدر السابق ، ص٢٣٢.

(٣٥)النهار (جريدة) ، العدد١٠٢٠، ٢٢ ايلول، بيروت، ١٩٧٤.

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) خالد بن عبد العزيز ال سعود ، ولد عام ١٩١٣، هو الابن الخامس من سلسلة ابناء الملك عبد العزيز ، رابع ملوك المملكة العربية السعودية ، عين مستشار لاخيه الامير فيصل عندما كان الاخير نائب الحجاز ، في عام ١٩٦٤ اصبح وليا للعهد ونائب رئيس الوزراء الاول حتى عام ١٩٧٥، عندما اصبح ملكا بعد اغتيال الملك فيصل .توفي في عام ١٩٨٢م . لمزيد من التفاصيل ينظر : فهد القحطاني ، صراع الاجنحة في العائلة السعودية (دراسة في النظام السياسي وتاسيس الدولة) ، مطبعة الصفا للنشر والتوزيع ،(لندن ، ١٩٨٨)، ص٢٩.

(٣٨) الانوار (جريدة) ، العدد ٧٠٠٢، ٢٠نيسان، بيروت، ١٩٨١.

(39)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Telegram from F.C.O to the Embassy in Jeddah, 20 July 1976.

(40)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Telegraph No. 3 to Bahrain, 13 July 1976.

(41)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Telegram from F.C.O to the Embassy in Manama, Bahrain-Qatar Border 26 July 1976.

(42)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, The Qatari ambassador asked for more documents, 1 August 1976.

(43)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Mr. Chalagar, Secret, 6 August 1976.

(44)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Mr. Banerman, Department of Researchers, Secret, 23 August 1976.

(45)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Mr. Banerman, Department of Researchers, Secret, 23 August 1976.

(46)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Mr. Callaghar Department of Middle East, 28 August 1976.

(47)Foreign Commonwealth Office, 858, Hawar Island Dispute, Telegram from Embassy in Manama to F.C.O, Bahrain Qatar Relations, 12 June 1977.

(٤٨) الانوار (جريدة) ، العدد ٧٠٠٢، ٢٠نيسان، بيروت، ١٩٨١.

(٤٩) القبس (جريدة) ، العدد١٤٠١، ١٣ نيسان، الكويت، ١٩٧٦.

(٥٠) السياسة (جريدة) ، العدد٢٨٠٣، ٢٠ نيسان، الكويت، ١٩٧٦.

(٥١) المصدر نفسه ، العدد٢٩٠٠، في ٢٠ تموز، الكويت، ١٩٨٠م

(52)Foreign Commonwealth Office, 45, Qatar-Bahrain Border Dispute (Hawar Islands), 16 September 1981.

(٥٣) فيصل عودة الرفوع ، العلاقات الاردنية المصرية ١٩٥٢-١٩٧٠ ، دار مجدلاوي، عمان، ص٣٥-٤٠.

(٥٤) الراي العام (جريدة) ، العدد٥٨٦٥، ٥ اذار ، الكويت، ١٩٨٠م .

(55)J . E . Peterson, security Con Cerns in the Arabian Peninsia in the Culf and enter national security , London , 1989, p.114.